الأمم المتحدة

A/AC.172/2004/1

الجمعية العامة

Distr.: General
20 July 2004
Arabic
Original: English

لجنة المؤتمرات
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

جدول الأعمال وبرنامج العمل لعام ٢٠٠٤

أقرت لجنة المؤتمرات، في دورتها التنظيمية، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، جدول أعمال دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٤ استنادا إلى مشروع جدول أعمال اقترحته الأمانة العامة في الوثيقة A/AC.172/2004/L.1. وبناء على ذلك، يصدر جدول الأعمال المعتمد للدورة الموضوعية للجنة لعام ٢٠٠٤ في هذه الوثيقة، مشفوعا بالشروح المتعلقة بالوثائق التي ستنظر فيها اللجنة في عام ٢٠٠٤. وستُدرج التقارير المتعلقة بمعظم البنود الواردة في جدول الأعمال في تقريرين شاملين، يتناول أحدهما إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ويتضمن الآخر معلومات إحصائية وتحليلية بشأن مختلف الموضوعات الواردة في بند جدول الأعمال المعنون ''خطة المؤتمرات''.

جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات:

(أ) حالات الخروج عن الجدول فيما بين الدورات بالنسبة لعام ٢٠٠٤ والمسائل ذات الصلة؛

(ب) اعتماد مشروع جدول السنتين المنقح للمؤتمرات والاجتماعات لعام ٢٠٠٥؛

(ج) تحسين الاستفادة من موارد ومرافق خدمات المؤتمرات:

290704 260704 04-43358 (A)

'١' إحصاءات الاجتماعات التي تعقدها أجهزة الأمم المتحدة والمشاورات مع الهيئات و/أو توجيه رسائل إليها بشأن استفادتها من خدمات المؤتمرات المتاحة لها؛

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء؛

'٣' تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

'٤' تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛

(د) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣؛

٣ - المسائل ذات الصلة بالوثائق والنشر:

(أ) تقديم الوثائق وإتاحتها وتوزيعها؛

(ب) التقيد بحدود عدد الصفحات.

٤ - المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والشفوية.

٥ - تكنولوجيا المعلومات.

٦ - تنظيم الأعمال.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - اعتماد التقرير.

الشروح

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات

(أ) حالات الخروج عن الجدول فيما بين الدورات بالنسبة لعام ٢٠٠٤ والمسائل ذات الصلة

سيقدم تجميع لهذه المسائل لكي يُدرج في تقرير لجنة المؤتمرات.

(ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠٠٥

ستقدم الأمانة العامة إلى لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٤ مشروع جدول منقح لعام ٢٠٠٥.

وستقدم اللجنة مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠٠٥ إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

(ج) تحسين الاستفادة من موارد ومرافق خدمات المؤتمرات

'١' إحصاءات الاجتماعات التي تعقدها أجهزة الأمم المتحدة، والمشاورات التي تجريها مع الهيئات و/أو الرسائل التي توجهها إليها بشأن استفادتها من خدمات المؤتمرات المتاحة لها

تدرس لجنة المؤتمرات سنويا مجموعة من التقارير تبين إحصاءات اجتماعات عدد من أجهزة الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، تتضمن تحليلات للاتجاهات والأرقام المتصلة بمدى استفادة تلك الأجهزة من موارد خدمات المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا بشأن المسألة.

وفي الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣، طلبت اللجنة من رئيسها أن يواصل التشاور بالنيابة عنها مع رؤساء الهيئات التي كان معدل استفادتها من الموارد المخصصة لها خلال الدورات الثلاث الماضية أدنى باستمرار من الرقم المرجعي المنطبق عليها (٨٠ في المائة)، وذلك بهدف تقديم التوصيات المناسبة لتحقيق الاستفادة المثلى من موارد خدمات المؤتمرات.

وفي الفقرة ٢ من الجزء ثانيا - ألف من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، طلبت الجمعية إلى لجنة المؤتمرات أن تتشاور مع الهيئات التي ظلت تستخدم أقل من الرقم المرجعي المنطبق للموارد المخصصة لها طيلة الدورات الثلاث الماضية، وذلك بهدف تقديم توصيات ملائمة من أجل الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات، وحثت أمانات ومكاتب الهيئات التي لا تستخدم موارد خدمات المؤتمرات بشكل كاف على العمل بصورة أوثق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، وعلى النظر في إدخال تغييرات على برنامج عملها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تعديلات تستند إلى الأنماط السابقة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتكررة، وذلك من أجل الحد من معدلات استخدامها الناقص للموارد.

وسيقدم رئيس لجنة المخدرات تقريرا شفويا عن الطلب المشار إليه أعلاه.

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

في الفقرات ١٠ إلى ١٢ من الجزء ثانيا - ألف من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، لاحظت الجمعية ما للاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء من أهمية لسير دورات الهيئات الحكومية الدولية بطريقة سلسة وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل، قدر الإمكان، تلبية جميع طلبات توفير خدمات المؤتمرات لتلك الاجتماعات. ولاحظت أيضا مع القلق انخفاض معدل توفير خدمات الترجمة الشفوية للمجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية، ولاحظت مع التقدير أنه جرى، وفقا للمنهجية الراهنة لتسجيل الإحصاءات، تلبية ١٠٠ في المائة من طلبات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية لاستخدام مرافق المؤتمرات.

وفي الفقرة ١٥ من الجزء ثانيا - ألف، لاحظت الجمعية العامة أن الأمين العام قد قدم تقريره (A/58/397) عملا بالفقرة ١٤ من الجزء ثانيا - ألف من قرارها ٥٧/٢٨٣ باء، الذي أكدت فيه من جديد قرارها بإدراج كل الموارد الضرورية في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، بناء على طلب تلك المجموعات، وعلى أساس كل حالة على حدة، وفقا للممارسة المتبعة.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن المسألة.

'٣' تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

في الفقرات ٣ إلى ٦ من الجزء ثانيا - ألف من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، رحبت الجمعية العامة بالجهود المبذولة حاليا لتحسين استخدام مرافق المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (A/57/809)، وأكدت من جديد وجوب أن تنعقد في نيروبي كل اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في نيروبي، إلا إذا أذنت الجمعية أو لجنة المؤتمرات نيابة عنها بخلاف ذلك. وكررت الإعراب عن تشجيعها للأمين العام على مواصلة تكثيف الجهود التي يبذلها حاليا مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لاجتذاب مزيد من الاجتماعات إلى مرافقه، وثنت بقوة عن توجيه أي دعوة لاستضافة اجتماعات تخالف قاعدة عقد الاجتماعات في المقر، ولا سيما بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومراكز الأمم المتحدة الأخرى التي يكون مستوى استخدامها منخفضا.

وفي الفقرتين ٨ و ٩ من الجزء ثانيا - ألف، كررت الجمعية العامة الإعراب عن قلقها إزاء تأخر إجراءات ملء الشواغر المتبقية في دوائر الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ودعت إلى الإسراع بملء هذه الشواغر، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق لجنة المؤتمرات، تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين. وأعربت عن أسفها للصعوبات، بما فيها التأخيرات، التي تواجه شغل جميع الوظائف الشاغرة في الوحدة العربية بقسم الترجمة الشفوية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لضمان شغل تلك الوظائف دون مزيد من التأخير، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن، عن طريق لجنة المؤتمرات، إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن الطلبات المشار إليها أعلاه.

'٤' تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

في الفقرات ٦ إلى ٨ والفقرات ١٠ إلى ١٢ من الجزء ثانيا - باء من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، لاحظت الجمعية أن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سيشمل إجراء دراسة شاملة للإدارة العامة المتكاملة، وفقا للفقرة ٨ من الجزء ثانيا - باء من قرارها ٥٧/٢٨٣ باء، بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبمشاركة كاملة من جميع مراكز العمل، في عملية تعاونية وتشاورية، بهدف التوصل إلى استنتاجات عملية وشاملة في الوقت نفسه، وطلبت إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية على ذلك أولا بأول، عن طريق لجنة المؤتمرات. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يواصل إعداد تدابير فعالة لتعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة، من أجل ضمان تقديم الوثائق في حينها لكي يجري تجهيزها، وأن يقدم تقريرا وافيا بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق لجنة المؤتمرات.

ولاحظت الجمعية العامة اعتزام الأمين العام إنشاء فرقة عمل تابعة للأمانة العامة، بمشاركة واسعة، لإجراء دراسة وافية لمعايير عبء العمل وقياس الأداء وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق لجنة المؤتمرات. وطلبت أيضا إلى الأمين العام كفالة أن يتم على وجه التحديد، في العمل الجاري حاليا والمزمع القيام به بشأن معايير عبء العمل وقياس الأداء، استحداث أساليب ومؤشرات كمية - ونوعية - لتقييم الإنتاجية والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وإجراء ذلك أيضا فيما يتعلق بنوعية الخدمات، وتقديم تقرير بهذا الشأن، عن طريق لجنة المؤتمرات، إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين. وأقرت الجمعية بأن ارتياح الدول الأعضاء يمثل مؤشرا رئيسيا للأداء في إدارة

وخدمات المؤتمرات، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل اتباع نهج يركز على المستخدم في إدارة الأداء على نطاق أوسع، وأن يقدم مقترحات إلى الجمعية بشأن إدماج ذلك النهج في أساليب إدارة الأداء التي تتبعها الإدارة وإدماج نتائج ذلك النهج، فضلا عن نتائج تقييمه الداخلي الخاص للإدارة، في المقترحات المقبلة الرامية إلى تحسين أداء الإدارة.

وفي الفقرة ٩ من الجزء ثانيا - باء، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري دراسة دقيقة لجدوى تكاليف المحاضر الموجزة وأن يستعرض قائمة الهيئات التي يحق إصدار المحاضر الموجزة لها، وذلك بالتشاور الكامل مع جميع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تلك المحاضر، واستكشاف إمكانية إصدارها على نحو أكثر كفاءة وفعالية، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن، عن طريق لجنة المؤتمرات، إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسائل.

(د) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣

طالبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٤٧/٢٠٢ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، جميع الأجهزة الفرعية التابعة لها بالامتثال لأحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرارها ٤٠/٢٤٣، التي قررت بموجبها أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن له الجمعية بذلك صراحة.

ووفقا للإجراء الذي وضعته اللجنة في دورتها في عام ١٩٨٦ وأعيد تأكيده في دورتها عام ١٩٩٢، يقدم رؤساء الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة، التي ترغب في الاجتماع في المقر أثناء الدورات العادية للجمعية، طلباتهم إلى رئيس اللجنة.

٣ - المسائل ذات الصلة بالوثائق والنشر

(أ) تقديم الوثائق وإتاحتها وتوزيعها

في الفقرات ٤ إلى ٩ من الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، لاحظت الجمعية التحسن النسبي الذي طرأ على توقيت إصدار الوثائق للدورة الثامنة والخمسين. على أنها لاحظت مع القلق أنه لا يجري التقيد على الوجه الكامل بقاعدة الأسابيع الستة لإصدار الوثائق بسبب جملة أمور منها تأخر تقديم الوثائق من قِبل الإدارات التي تعدها، مخالفة للقواعد ذات الصلة، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير التصحيحية لضمان التقيد الصارم بقاعدة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق في حينها، نظرا لما يخلفه التأخر في إصدار

الوثائق من آثار على أداء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يكفل اتباع القواعد المتصلة بتزامن توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية بالنسبة لنشر وثائق الهيئات التداولية على نظام الوثائق الرسمية وموقع الأمم المتحدة على الإنترنت، تماشيا مع الفقرة ٥ من الجزء ثالثا من قرار الجمعية ٢٢٢/٥٥. ولاحظت الجمعية مع القلق ما ورد في الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/58/194 و Corr.1 و Corr.2)، وأكدت مجددا أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي استثناء من قاعدة توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية، وشددت على مبدأ التوزيع المتزامن لجميع الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية قبل وضعها على مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت. وكررت تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يكفل توافر الوثائق وفقا لقاعدة الأسابيع الستة لكي يتسنى توزيعها المتزامن باللغات الرسمية الست. وقررت تأكيد طلبها أيضا إلى الأمين العام كفالة أن تعكس الترجمة التحريرية، من حيث المبدأ، خصوصية كل لغة قدر المستطاع مع تحقيق التوافق في القرارات.

وفي الفقرة ١٠ من الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٨، حثت الجمعية الأمين العام على الإسراع بموافاة الدول الأعضاء بنتائج المشاورات المشار إليها في هذا السياق وقررت العودة إلى بحث هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين.

(ب) التقيد بحدود عدد الصفحات

في الفقرات ٢ و ٣ و ١٧ من الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٨، أعادت الجمعية العامة تأكيد الجزء باء من قرارها ٢١٤/٥٢ وشددت على وجوب ألا يؤثر أي تقليص في حجم التقارير على جودة العرض أو محتوى التقارير، وشددت مجددا على وجوب ألا يؤثر أي تقليص لعدد صفحات الوثائق تأثيرا سلبيا على جودة العرض أو على المحتوى الموضوعي للوثائق وأن يتم التقليص بطريقة مرنة فيما يتعلق بالتقارير الموحدة.

ولاحظت الجمعية العامة أن التقارير التي لا تصدر عن الأمانة العامة تتضمن غالبية الوثائق الصادرة (انظر A/57/228، الفقرات ٧٩ إلى ٨٦) وطلبت إلى الأمين العام أن يدرس سبل ووسائل تحقيق الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحدود عدد الصفحات، وأن يقدم تقريرا عن المسألة إلى الجمعية عن طريق لجنة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا بشأن الطلبات المشار إليها أعلاه. كما سيقدم تقرير بخصوص فترة السنتين عن عدد الوثائق وطولها.

٤ - المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

في الفقرتين ١ و ٢ من الجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، لاحظت الجمعية مع القلق ارتفاع معدلات المراجعة الذاتية في بعض اللغات الرسمية، فضلا عن مشاكل الترجمة التحريرية التي تُصادف في بعض اللغات، وطلبت إلى الأمين العام أن يتناول، عند تحديث معايير عبء العمل، مسألة المستوى المناسب للمراجعة الذاتية الذي لا يؤثر على النوعية في جميع اللغات الرسمية.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسائل.

٥ - تكنولوجيا المعلومات

في الفقرات ١ إلى ٣ من الجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، شددت الجمعية على أن الهدف الرئيسي لإدخال التكنولوجيات الجديدة ينبغي أن يكون تعزيز نوعية خدمات المؤتمرات وزيادة إنتاجيتها وفعالية تكلفتها وكفاءتها وفقا للتكليفات الصادرة عن الهيئات التشريعية. ولاحظت التقدم النسبي الذي أحرزته حتى الآن مراكز العمل كافة في إدماج تكنولوجيا المعلومات في نظم الإدارة وتجهيز الوثائق والحالة الخاصة التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وحثت الأمين العام على اتخاذ خطوات لضمان أن تكون الممارسات والنظم والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في إدارة المؤتمرات ووثائقها متماثلة في جميع مراكز العمل وأن يتم إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بهذا الشأن، عن طريق لجنة المؤتمرات، إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

٦ - تنظيم الأعمال

في الفقرتين ٢ و ٣ من الجزء سادسا من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠، أشارت الجمعية إلى الحاجة إلى النظر في بحث بنود جدول أعمال اللجنة الخامسة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بترشيد جدول أعمال الجمعية وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق لجنة المؤتمرات، مقترحات بشأن إمكانية النظر في هذا البند كل سنتين.

٧ - مسائل أخرى

٨ - اعتماد التقرير